أوفدت الحكومة الاردنية مبعوثاً خاصاً الى القيادة الفلسطينية، نقل عرضاً لتشكيل حكومة اردنية ترضى عنها الثورة الفلسطينية، أو حكومة تشترك فيها عناصر تختارها القيادة الفلسطينية، على ان تشكّل هذه الحكومة وفد الاردن الى مؤتمر جنيف، وان يضمّ الوفد الاردني ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية يكون له الحق في النقض. وتضمّن العرض ان يجرى التنسيق بين الحكومة الاردنية والمنظمة بشأن مؤتمر جنيف. وقد رفضت المنظمة ذلك العرض(٣٨).

ولاحقاً، وقف الاردن ضد الاعتراف العربي، في القمّة العربية السادسة، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. فقد تحفّظ الوفد الاردني الى اجتماعات وزراء الخارجية العرب، التي سبقت القمة، من توصية الوزراء بأن تتضمّن قرارات القمّة اعترافاً بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، معتبراً ان المنظمة «لا تمثّل جميع الفلسطينيين، وان هناك وحدة قائمة بين الضفة الفلسطينية والاردن». وعندما عقدت القمة العربية في الجزائر، في ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، لم يشارك فيها الملك حسين، وحضرها، بدلاً منه، رئيس الديوان الملكي، بهجت التلهوني(٣٩). وقد تلا التلهوني، في ا لقمة، رسالة من الملك حسين، قال فيها انه لا يستطيع ان يتحدث باسم الفلسطينيين، مثلما «لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية ان تتحدث باسم الفلسطينيين المقيمين في الاردن». وعرض ان «يجرى استفتاء في الضفة الفلسطينية، بعد تحريرها، ليختار سكانها البقاء في وحدة مع الاردن، كما كان عليه الحال قبل احتلالها، أو الاستقلال مع قيام اتحاد مع الاردن، أو الاستقلال عن الاردن تماماً»(٤٠). الّا ان القمة أقرّت، بالاجماع ـ باستثناء التحفظ الاردني ـ توصية وزراء الخارجيات.

وتأزمت العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال هذا العام مرتين. الاولى، عندما علمت المنظمة بقيام اتصالات سرية بين القاهرة وعمّان، بتشجيع من العاهل السعودي الملك فيصل، لتطبيع علاقاتهما؛ فقد كانت المنظمة تعارض مثل هذا التطبيع في علاقات الدول العربية مع الاردن؛ والثانية، عندما اقترح وزير الخارجية المصرية، محمد الزيّات، في وقت لاحق، اقامة حكومة فلسطينية في المنفى(٤١). ولم تظهر هذه الأزمة الى العلن. وعندما هاجمت المنظمة اقتراح الزيّات، فانها لم تذكر اسمه، أو اسم مصر، صراحة(٤٢).

ودخلت المنظمة في صراع مع الرئيس السوداني جعفر النميري، عندما احتل فدائيون من «أيلول الاسود» السفارة السعودية في الخرطوم، في الاول من آذار (مارس)، واحتجزوا عدداً من الدبلوماسيين العرب، والاميركيين، وطالبوا بالافراج عن معتقلين فلسطينيين في الاردن والولايات المتحدة الاميركية. فقد هاجم النميري المنظمة، في خطاب علني ألقاه في السادس من آذار (مارس)، وفي رسائل بعث بها الى الملوك، والرؤساء، العرب، وأعلن انه قرّر وضع حدّ لكل نشاط للمنظمات الفلسطينية في السودان، ممّا دفع عرفات الى الاحتجاج لدى عدد من الزعماء العرب على هذا الموقف، وعلى اعتقال السلطات السودانية لمدير مكتب المنظمة في الخرطوم، عبداللطيف ابو حجلة، وابعاده من السودان. وقد أمكن تطويق الأزمة، فيما بعد، بارسال وفد من المنظمة، برئاسة جمال الصوراني، الى العاصمة السودانية، حمل رسالة من عرفات الى النميري(٤٣).

كان العامان اللذان أعقبا اخراج المقاومة من الاردن أشقّ الاعوام في العقد الاول من عمر الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، اللتين أريد لهما ان تواجها عدوّهما بصدر مكشوف وحلبة ضيّقة لا تسمح بالحركة والمناورة. فخلال هذين العامين، سعت اسرائيل، وحكومات عربية عدّة، الى